من ألوان العنصرية. لو أن الامور سارت سيرها الطبيعي على ساحة اليونسكو، لكان من المفروض أن تلتقط الدول العربية هذا الخيط وتقوم بالتأصيل الفكري لهذا القرار، من منطلق أن اليونسكو هي العقل المفكر لمنظومة الامم المتحدة كلها، خصوصاً وأن أحد البنود الثابتة على جدول أعمال اليونسكو، منذ سنوات، هو بند عنوانه «مساهمة اليونسكو في اقرار السلام، ومهام اليونسكو في ما يتعلق بازالة الاستعمار والعنصرية». لكن الذي حدث هو العكس تماماً. ففي مؤتمر نيروبي (الدورة التاسعة عشرة، ١٩٧٦)، لم تفلح محاولات الدول العربية حتى في مجرّد الاشارة الى قرار الجمعية العامة الخاص بالصهيونية في ديباجة قرار اليونسكو؛ بل، أكثر من ذلك، لم يرد اسم منظمة التحرير الفلسطينية، أو الشعب الفلسطيني، أصلاً في هذا القرار. وتتضح غرابة هذا الموقف اذا قارنّا قرار ١٩٧٦ بقرار ١٩٧٤. ففي قرار العام ١٩٧٤، ورد ذكر الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر من مرة[٣٦]: مرة حين ذكر في قرار الجمعية العامة الرقم ٢٦٧٢ (٢٥)، الذي تقر فيه بأنه يتسنى لشعب فلسطين أن يتمتع بالمساواة في الحقوق، وأن يمارس حقه في تقر ير مصيره طبقاً لميثاق الامم المتحدة؛ ومرة حين ذكر في القرار ٣٢١٠ (٢٩)، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عن انها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، وحين دعا المدير العام الى مساعدة حركة التحرير الفلسطينية، الخ. أما في العام ١٩٧٦، فلم يشر القرار، بكلمة، الى فلسطين، أو الى الاراضي العربية المحتلة، أو الى منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية تقدمت بمشروع قرار ربط بين جنوب أفريقيا واسرائيل، واستنكر الاحتلال الاجنبي في جنوب افريقيا وفي فلسطين والاراضي العربية الاخرى، وذكر بقرار الجمعية العام ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠)، الخ. لكن هذا المشروع سحب، وتمّ التصويت على مشروع قرار مختلف تماماً؛ وكانت الحجة أن المطلوب قرار يخص أفريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام، لاول مرة، في عاصمة افريقية.

وقد علق رئيس الوفد المصري، د. شمس الدين الوكيل، على القرار، على الرغم من ترحيبه به، قائلاً: « على أنني لا اخفي بعض القلق، سيدي الرئيس، لأن القرار، في قسمه الثالث، يضع مبادىء عامة في بعض فقراته، ثم يخصص هذه المبادىء، بصورة معيّنة، لشعوب ذهبت ضحية العنصرية، أو التفرقة العنصرية، أو الاستعمار. وانني، ولاول مرة، في قرار يصدر عن اليونسكو، اجد فلسطين غائبة عنه تماماً»[٣٧]. وحاول تعديل مشروع القرار المطروح للتصويت، لكي ينص على منظمة التحرير الفلسطينية صراحة، ثم أضاف قائلاً: «ان ما اقترحه لا يضيف جديداً الى اليونسكو، ولكن اغفال ما اقترح هو، في حقيقة الامر، رجوع عمّا تحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو من كيان شرعي وقانوني»[٣٨].

والواقع، ان هذا كان ثمن عودة الولايات المتحدة الاميركية الى دفع حصتها في اليونسكو، بعد ان امتنعت عن ذلك منذ العام ١٩٧٤. لكن التنازلات العربية لم تَحُل دون ان تنسحب الولايات المتحدة، بعد ذلك بسنوات، انسحاباً كاملاً، من اليونسكو، كما هو معروف. صحيح ان الامور بدأت تتحسن، بعد ذلك، قليلاً؛ لكنها لم تعد، ابداً، الى ديناميتها الاولى. ففي المؤتمر العشرين، أمكن، بصعوبة، ادراج فقرة في قرار اليونسكو الخاص بالسلام، تنص على ان «يدعو المدير العام الى ان يستمر في تقديم العون الى حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية، والى منظمة التحرير الفلسطينية، ويفضل عليها عبارة والمنظمات التي خوّلتها اليونسكو وضع المراقب»[٣٩]. على انه كان من اللافت للنظر، أيضاً، ان اعلانين، على جانب كبير من الاهمية، صدرا عن اليونسكو في هذه الدورة ذاتها، وهما اعلان بشأن المبادىء الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في